

نفس العام (٣).

وانصافا للواقع نقول ان النجاح الجزئي الذي حققه البنك المركزي كان نتيجة للتضارب المستمر بين اهداف السياسة الاقتصادية . فزيادة رصيد اسرائيل من العملات الاجنبية كان يزيد من حجم الموجودات السائلة في الاقتصاد الاسرائيلي وبالتالي كان يترك اثارا تضخمية في الوقت الذي كانت تحاول فيه الحكومة منع مستوى الاسعار العام من الارتفاع . لذلك كان من اهم المشاكل الاقتصادية كيفية التوفيق بين الحفاظ على ثبات مستوى الاسعار وتحسين وضع ميزان المدفوعات .

ولعل اهم سبب لنجاح البنك المركزي الجزئي في الماضي وامكانية عدم نجاحه في المستقبل يعود الى القيود الكمية المفروضة على عملية انتقال الموارد داخل الاقتصاد الاسرائيلي . وهذه القيود موجودة في اسواق السلع والخطع الاجنبي وكذلك في اسواق عوامل الانتاج . وعندما تتقرر اسعار هذه الامور بقرارات ادارية وعن طريق المساومة الجماعية فان السياسة النقدية التي تعمل من خلال التأثير غلى كمية وسائل الدفع وحجم التسليفات في الاقتصاد تفقد الكثير من فعاليتها وآليتها . ويبدو حتى الان ان التنسيق الضروري بين وزارة المالية والبنك المركزي حتى لا تتعارض السياسة النقدية والسياسة المالية لم يكتب له النجاح في اسرائيل .

N. Halevi & R. Klinov - Malul, — ٣
The Economic Development of Israel
(New York: Frederick A. Prager,
1968), p. 264.

ان كمية وسائل الدفع في الاقتصاد الاسرائيلي كانت دائما تزداد بنسبة اكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي .

ويلاحظ ان البنك الاسرائيلي المركزي حقق نجاحا جزئيا في منع حدوث توسع نقدي . ويرجع السبب الرئيسي الى عدم لجوء البنك المذكور الى « عمليات السوق المفتوحة » على نطاق واسع بسبب ضيق السوق المالي ورغبة الحكومة في عدم حدوث منافسة بين وزارة المالية التي تطرح سندات حكومية دائما والبنك المركزي . وبذلك فقد البنك المركزي اهم اسلحته للتأثير على كمية وسائل الدفع مباشرة .

والواقع ان البنك المركزي كان يلجأ الى استعمال الوسائل الكمية اكثر من لجوئه الى استعمال « الوسائل الكمية » للتأثير على كمية وسائل الدفع وبالتالي محاولة التحكم في مستوى الاسعار . وللتدليل على ذلك نذكر ان البنك المركزي لم يستعمل « اعادة الحسم » للسندات المالية للتأثير على سعر الفائدة كما هو الحال في البلدان التي تملك اسواقا مالية متطورة ، كما انه لم يمكن المصارف التجارية التي تحتاج الى مزيد من السيولة ان تستعمل هذا الاسلوب بل اقتصرت موافقته على حسم سندات السلع التصديرية بسعر فائدة زهيد بقصد تشجيع الصناعات التصديرية . ولعل اهم سبب لعدم استعمال سلاح « اعادة الحسم » يعود الى ان هنالك حدا اعلى لسعر الفائدة لا يمكن تخطيه . وحتى عام ١٩٥٧ كان سعر الفائدة القصوى حسب القانون ٦٪ ثم ارتفع الى ١١٪ في

مصادر البحث

Israel (Jerusalem: Maurice Falk Institute, April 1966).

Bank of Israel, *Bank of Israel Law* — ٤
(Jerusalem: Govt. Press, 1954).

D. Horowitz, *For Economic of Israel* (London: Pergamon Press, 1967).

Bank of Israel, *Annual Report*. — ٦

Economic Planning Authority, — ١
Israel Economic Development (Jerusalem, Govt. Press, 1968).

N. Halevi & R. Klinov - Malul, *The Economic Development of Israel* (New York: Frederick A. Prager, 1968).

M. Heth, *Banking Institutions in* — ٢